



European
University
Institute

ROBERT
SCHUMAN
CENTRE FOR
ADVANCED
STUDIES

Issue 2021/14
April 2021

POLICY
BRIEF



Middle
East
Directions

حكم القوات المسلحة العربية الليبية في سرت: زعزعة التوازن الهش

عمر الهواري

مقدمة

شهدت مدينة سرت منذ ديسمبر 2016 مرحلة من الاستقرار الهش¹. وعلى الرغم من نجاح الفاعلين المحليين في الحفاظ على هذا التوازن، إلا أنه تَهَدَّد بعد هجوم القيادة العامة في 4 أبريل 2019 على العاصمة طرابلس، مركز حكومة الوفاق الوطني. وقد ازدادت أهمية المدينة لكلا طرفي الصراع نظراً لموقعها الجغرافي ونسيجها الاجتماعي المتنوع.

نجحت القيادة العامة في 6 يناير 2020 في السيطرة على مدينة سرت بعد هجوم مفاجئ. وعلى الرغم من أن المدينة تعرضت من قبل لضربات جوية، مجهولة لكن داعمة للقيادة العامة، في سبتمبر 2019، إلا أن حكومة الوفاق لم تأخذ أي احتياطات لمواجهة هذا الهجوم البري الواسع، فقد كانت أولوياتها مرتكزة على الدفاع عن العاصمة طرابلس. ومن جهتها سارعت القوات المسلحة العربية الليبية لتعزيز سيطرتها على المدينة التي تحتل موقعاً وخصوصيات اجتماعية وسياسية، والتي تعتبر مكسباً مهماً واستراتيجياً².

1. عمر الهواري، "المدينة في الوسط: الاستقرار الهش والفرص المستقبلية في سرت الليبية"، موجز سياسة، مسارات الشرق الأوسط، معهد الجامعة الأوروبية، ديسمبر 2019، <https://cadmus.eui.eu/handle/1814/65610>

2. عمر الهواري، "كيف أصبحت مدينة سرت مركزاً للصراع في ليبيا"، موجز سياسة، مسارات الشرق الأوسط، معهد الجامعة الأوروبية، يناير 2021، <https://cadmus.eui.eu/handle/1814/69879>



تغيرت الأهمية الاستراتيجية لمدينة سرت من يناير إلى يونيو 2020، حيث انقلب ميزان القوى بين الائتلافين المتحاربين في ليبيا³ وقد أدى انهيار قوات القيادة العامة في غرب ليبيا، نتيجة انسحاب قوات مجموعة فاغنر الروسية، إلى انسحاب كل قواتها من المنطقة وتجمعها في مدينة سرت ومنطقة الجفرة⁴ ومن ثم أصبحت سرت تدريجياً خط المواجهة الرئيسي للصراع المحلي والدولي، وتحولت إلى محور رئيسي في المفاوضات العسكرية والسياسية⁵.

استخدمت القيادة العامة للقوات المسلحة العربية الليبية الأجهزة الأمنية للسيطرة على المدينة حيث كان عناصر قوات حكومة الوفاق متواجدة بداخل سرت، وكذلك أنصار النظام السابق الموالية للقيادة العامة، يمثلون تهديداً لها. ولمواجهة هذا التهديد، استغلت المجموعات المتحالفة مع القيادة العامة نفوذها للنثار من المناهضين لها. وقد أثرت عمليات القبض التي طالت أنصار حكومة الوفاق على علاقة القبائل ببعضها البعض، فيما ظهرت بوادر توتر بين المجموعات المسلحة المتحالفة مع القيادة العامة.

كما بذلت القوات المسلحة العربية الليبية محاولات للتأثير على النسيج الاجتماعي في سرت للاستفادة منه. ولعل الحروب العديدة الشرسية التي وقعت خلال العقد الأخير في سرت هي من العوامل التي دمرت النسيج الاجتماعي وجعلت نفوذ الفاعلين المحليين يعتمد على الولاء السياسي. وتعتبر قبيلة الفرجان موالية للقوات المسلحة العربية الليبية، كما أن سرت هي أيضاً معقل رئيسي لأنصار النظام السابق من قبائل القذاذفة وورفلة والمعدان، والتي أصبحت مع الوقت عناصر أساسية لهيمنة القوات المسلحة الليبية على المدينة. ومع ذلك، فإن أساليب هذه القوات في بسط السيطرة على المنطقة وسكانها ساهمت في المزيد من الانقسامات داخل المجتمع المحلي.

فرضت الحكومة المؤقتة (الشرقية) سيطرتها على المدينة سياسياً من خلال عزل المجلس البلدي المنتخب وتأسيس لجنة تسييرية تضم أعضاء من القبائل الكبرى، والذين تم تعيينهم دون انتخاب أو معايير واضحة. ساهمت قرارات وزارة الحكم المحلي في الحكومة المؤقتة بشكل ملحوظ في ترسيخ القبليّة وتوسيع الانقسام بمدينة سرت، كما ساهمت الصراعات القبليّة والسياسية ضمن الحكومة المحلية في تردي الأوضاع المعيشية والخدمية في المدينة.

تسلط هذه الورقة الضوء على سبلينات الاستراتيجيّة التي استخدمتها أجهزة القوات المسلحة العربية الليبية للسيطرة على المدينة، ومنها فرض استخدام الأجهزة الأمنية والتأثير على الولاءات القبليّة والسياسية، كما تتناول تحالفات القوات المسلحة العربية الليبية داخل المدينة وتبيّن هشاشتها، وتقدّم كيف يمكن للسياسات الأمنية الجديدة أن تساهم في استعادة الاستقرار ودعم جهود بناء السلام.

الحكم العسكري وانعدام الأمن

سخرت وزارة الداخلية التابعة للحكومة المؤقتة معظم مواردها بشكل سريع لإحكام السيطرة الأمنية على المدينة في 7 يناير 2020. كان الانسحاب السريع غير المنظم لقوات حكومة الوفاق قد جعل معظم أنصارها متركزين في سرت، فيما مثلّ الخوف من تمرد أنصار النظام السابق - الذين يستمدون قوتهم من قياداتهم العسكرية المتحالفة مع القيادة العامة -

3. نفس المصدر.

4. زحفت قوات حكومة الوفاق الوطني المدعومة تركيا تجاه المدينة، وأظهرت رغبة وإصراراً لاستعادتها باعتبارها بوابة للسيطرة على الهلال النفطي، المصدر الرئيسي لمعظم الصادرات الليبية. ولكن قوات حكومة الوفاق فشلت في استعادة السيطرة على المدينة، فقد أجبرها تدخل طيران جوي مجهول على التراجع نحو الهيشة، ويبدو أن ظهور إصرار مصري-روسي منع أيضاً هذا التقدم.

5. "الوفاق تتمدّد بسرت.. وتركيا تشترط انسحاب حفتر للهدنة"، تقرير قناة العربية، يناير 2020، <https://bit.ly/3vvtQ3g>



تهديداً حقيقياً لقوات القيادة العامة التي كانت تواصل تقدمها غرباً نحو قرية الهيشة. ومع عدم امتلاك مديرية أمن سرت⁶ القدرة أو الولاء لكبح هذه التهديدات، أرسلت وزارة الداخلية معظم وحدات البحث الجنائي بنغازي والأمن الداخلي إلى سرت⁷ لتأمين المدينة مع شن حملات أمنية واسعة فيها.

القبضة الأمنية لتصفية الحسابات السياسية والقبلية

تسببت سياسات الأمن الداخلي والبحث الجنائي في المزيد من الانقسامات بين المكونات السرتاوية. فوزارة الداخلية تتبع سياسة النظام السابق الأمنية في استخدام أفراد أمن من خارج المدينة، وذلك لتفادي الوساطة الاجتماعية التي قد تواجه حملات الاعتقال. وقد أثر ذلك على ردود أفعال الأهالي الذين لم يعهدوا سابقاً الأساليب العنيفة التي اعتمدها هذه الأجهزة الهجينة.

مثلت هذه الأساليب الأمنية - كاقترام المنازل، وتفتيش هواتف العامة، والقبض على أفراد العائلة في حال فرار الشخص المطلوب، والتعذيب داخل السجون - أموراً غير معهودة بالنسبة للمجتمع السرتاوي، والذي كان معتاداً على مستويات جريمة منخفضة، ناهيك عن أن ميثاق قبائل سرت الاجتماعي ينص على عدم اقترام المنازل والممتلكات العامة والخاصة. وقد لاقت هذه الأساليب انزعاج الأهالي، الذين عبروا عن استيائهم عبر وسائل الإعلام وعبر منسقي القبائل في مجلس الحكماء. ووصل الأمر بأحد أعيان قبيلة مصراتة في سرت في أبريل 2020 إلى طلب ممر أمن للعائلات ذات الجذور المصراتية للخروج من سرت، وشهدت المدينة بالفعل نزوحاً لعدد هائل من العائلات ذات الجذور المصراتية نحو غرب ليبيا.

ارتكزت معظم أعمال المداومة والاعتقال التعسفي التي أجرتها القوات التابعة للقوات المسلحة العربية الليبية على معلومات وتقارير مغلوبة، هدفت إلى تصفية حسابات وانتقامات سياسية. ويبدو أن الأجهزة الأمنية - مثل الأمن الداخلي ووحدات البحث الجنائي بنغازي - تخضع لسيطرة أنصار النظام السابق، والذين يستخدمونها لاستهداف خصومهم. وقد قضى عدد من شباب المدينة في سجون بنغازي ما يزيد عن ستة أشهر، وبعضهم لم يتجاوز السبعة عشر عاماً حتى. وقد أفادت شهادات بعضهم أن التحقيق مع المحتجزين وإطلاق سراحهم كان يجري بعد أشهر من سجنهم وتعريضهم للإهانات والتعذيب.⁸ ستختلف ردود أفعال القبائل مستقبلاً تجاه ما حدث، بيد أنها ستحمل المكونات الموالية للقيادة العامة المسؤولية. وقد تشهد المدينة أعمال تار فردي تستهدف المتورطين في اقترام منازلهم، خاصة وان ذلك يعتبر مخالفاً للأعراف المحلية.

تكدس الجماعات المسلحة في سرت وانعدام السيطرة والأمن

عسكرياً، كان لتغير الأهمية الاستراتيجية لمدينة سرت بين يناير ويونيو 2020 تأثير كبير على الاستقرار الهش في المدينة. فبعد انسحاب قوات فاغنر الداعمة للقوات المسلحة العربية الليبية من جنوب طرابلس، ومن ثم انهيار الأخيرة في الغرب الليبي، غيرت حكومة الوفاق استراتيجيتها من الدفاع في طرابلس إلى الهجوم على سرت.

6. تعتبر مديرية أمن سرت الجهاز النظامي الوحيد الذي لم تخترقه الجماعات المسلحة أو يتورط في الصراعات السياسية.

7. قرار وزارة الداخلية بالحكومة المؤقتة رقم 23 لسنة 2020 بشأن تكليف البحث الجنائي بنغازي التوجه إلى سرت بكامل معداته.

8. مقابلات متفرقة مع عدة معتقلين تم إطلاق سراحهم بعد ما يزيد عن 4 أشهر من الاعتقال التعسفي، أغسطس 2020.



عادت القوات المسلحة العربية الليبية وحلفاؤها للدفاع عن مدينة سرت في يونيو 2020، لتصبح المدينة نقطة ارتكاز للمقاتلين ويتصاعد بداخلها الطابع العسكري بشكل ملحوظ. فعلاوة على قوات فاغنر التي تشرف على تأمين خطوط التماس، تنتشر مجموعة من الكتائب المحلية البارزة داخل المدينة، مثل اللواء 106⁹ والكتيبة 110¹⁰ والكتيبة 166¹¹ والكتيبة 604 مشاة وكتيبة طارق بن زياد¹² وبعض سرايا اللواء التاسع ترهونة¹³. ومن الواضح أن انتشار الجماعات المسلحة، وافتقار معظمها إلى الانضباط، واستمرار تجنيدها لشباب مدينة سرت، كلها عوامل أدت إلى زعزعة الأمن والاستقرار في المدينة.

انعكس تدهور الوضع الاقتصادي والجمود العسكري في حالة من الصراع الداخلي لكتائب القيادة العامة المسيطرة على سرت. ففي غياب هدف يجمعها ويُبقئها منشغلة، وفي ظل شح السيولة المالية لدى قادتها، لجأت هذه الوحدات المختلفة إلى البحث عن موارد بديلة مثل السطو المسلح، أو السيطرة على تجارة المحروقات وإعادة بيعها للمواطنين في السوق السوداء بأسعار مضاعفة. وقد وصل التوتر إلى اشتباكات دموية مسلحة بين إحدى كتائب الشرق الليبي ومجموعة تابعة اللواء التاسع ترهونة في منطقة الغربيات في 28 نوفمبر 2020، الأمر الذي خلف أضراراً جسيمة بالمنازل والمؤسسات.

وتقف الأجهزة الأمنية عاجزة عن كبح المجموعات المسلحة، وهو ما جعل القبائل تتعامل وفق الأعراف الاجتماعية، فتتحمل كل قبيلة مسؤولية أبنائها. بيد أن هذه الحول الاجتماعية تبقى مؤقتة وغير مضمونة النتائج¹⁴ بل قد تساهم في تصعيد العنف في المستقبل، ولا سيما في غياب القضاء وعجزه عن محاسبة عناصر هذه المجموعات المسلحة.

يبدو أن الطابع العسكري والأمني الطاغي في سرت يحول دون ظهور مبادرات جديدة، وكذلك دون مشاركة الفاعلين في المفاوضات السياسية ومبادرات المصالحة القائمة. فانتشار الخوف بين الأهالي جعل أي مبادرة أو تصريح يدعو لتجنب الحرب مخاطرة قد تنتهي باتهام صاحبها بالخيانة واعتقاله من قبل الكتائب والأجهزة الأمنية المسيطرة. وقد اعتُقل سالم الصغير القذافي، رئيس لجنة المصالحة في سرت، في 11 أغسطس 2020 بسبب ظهوره علناً رفقة بعض أنصار النظام السابق من قبيلته القذافة في محاولة للتقدم بمبادرة صلح بين مكونات شرق وغرب ليبيا.

9. اللواء 106 محجل: تأسس في 2016 بقرار من المشير حفتر بمدينة بنغازي، ويضم عدة كتائب جُلها من المنطقة الشرقية. وقد كُفَّ اللواء سالم رحيل مؤخراً بقيادة اللواء بعد حملة انتقادات شنها بعض النشطاء ضد وجود صدام حفتر على رأس اللواء وبرتبة راند، رغم عدم وجود مصادر من الكلية العسكرية التي تلقى تدريبه فيها.
10. الكتيبة 110 مشاة خفيف: تأسست بقرار المشير خليفة حفتر رقم 401 في ديسمبر 2017، ليكون موقعها منطقة الهلال النفطي، وبرئاسة العقيد القذافي علي الصداقي الفرجاني، وينتمي معظم منتسبي الكتيبة إلى قبيلة الفرجان بمدينة سرت.
11. الكتيبة 166: هي كتيبة تابعة للقيادة العامة تتكون من متطوعين وعسكريين من المنطقة الشرقية، كانت تتمركز في منطقة أبو هادي جنوب سرت، حتى أصبحت مؤخراً تتولى الانتشار داخل المدينة بعد مواجهات بين قبيلة القذافة وقوات القيادة العامة. وتُعرف الكتيبة بين المدنيين في سرت بقلة الانضباط.
12. الكتيبة 646 مشاة: وتسمى كتيبة طارق بن زياد المقاتلة، تأسست بقرار من المشير خليفة حفتر وبرئاسة عمر مراجع المقرحي، وينتمي معظم مقاتلي الكتيبة إلى قبيلة المقارحة بالجنوب الليبي، وهي تعتبر من أقوى الكتائب العسكرية التابعة للقيادة العامة.
13. اللواء التاسع ترهونة: عُرف سابقاً باللواء السابع، كما يُعرف بين الأوساط الشعبية بميليشيا الكانيات، نسبة إلى عائلة الكاني المسيطرة عليه. وقد تأسس في مدينة ترهونة بدعم من بعض القيادات الإسلامية بالمؤتمر الوطني الليبي سابقاً. أصبح لاحقاً تابعاً لحكومة الوفاق، التي أعلنت حله في مايو 2018 بعد محاولته السيطرة عسكرياً على مدينة طرابلس وثبوت مسؤوليته عن العديد من أعمال التصفية الجسدية والعائلية بمدينة ترهونة.
14. تسببت عملية استنزاف لقبيلة ورفلة بالحي السكني الثاني في أكتوبر 2020 باشتباك دموي، قُتل على إثره شاب من قبيلة القذافة ينتمي إلى إحدى المجموعات المسلحة، فيما جرح اثنان من الطرف الآخر، قبل تمكن الحكماء من السيطرة على الموقف والصلح بين القبيلتين في غياب كامل للأجهزة الأمنية.

انقسام سياسي وضعف إداري

على الصعيدين السياسي والإداري، أدى استيلاء القوات المسلحة العربية الليبية على سرت في يناير 2020 إلى الاستبدال الفوري للمجلس البلدي المنتخب¹⁵ بسلطات محلية جديدة تم تعيينها من قبل الحكومة المؤقتة. وفي 7 يناير، تولت اللجنة التسييرية مسؤولية حكم المدينة، وقد تكونت اللجنة من سبعة أعضاء من أهم قبائل المدينة،¹⁶ مما عكس جهود القوات المسلحة العربية الليبية والحكومة المؤقتة للتأثير على الولاءات القبلية لضمان سيطرتهم على المدينة. كما أظهرت التوترات بين اللجنة التسييرية والمجلس البلدي المنتخب تأثير الانقسامات السياسية على المستوى المحلي، لا سيما فيما يتعلق بقدرات الحكومة وتقديم الخدمات.

تأثير الديناميات القبلية على السلطات المحلية

لم يعد يملك المجلس البلدي المنتخب أي سلطة على الأرض داخل المدينة منذ سيطرة القيادة العامة عليها، فقد انقسم أعضاؤه وفق توجهات قبائلهم السياسية. ولم يُظهر أعضاء المجلس البلدي المنتخب داخل المدينة أي نشاط سياسي منذ إسقاطه، رغم عدم إخفائه العداء المستمر للجنة التسييرية، والتي يعتبرها اغتصبت السلطة المحلية بالمدينة. اختار بعض أعضاء المجلس الصمت والتزام المنزل، فيما اختار البعض الآخر مناصبة القيادة العامة العداء العلني فغادر مدينة سرت نحو الغرب الليبي.

تم اختيار اللجنة التسييرية التابعة للحكومة المؤقتة والمسيطرة على مقاليد الحكم المحلي دون انتخاب أو معايير واضحة. وقد جاءت القرارات السريعة التي اتخذتها الحكومة المؤقتة - مثل إقالة مسؤولين وتكليف آخرين موالين لها بهدف إحكام القبضة على المدينة - مفتقرة إلى معيار الكفاءة ومعتمدة بشكل أساسي على القبيلة والولاء كمعيار اختيار. فعزل المجلس البلدي المنتخب لا يمكن أن يكون موافياً لممارسة السلطة بشكل سلمي، وهو ما يربط انتقال المناصب في مدينة سرت بالانحياز السياسي ومدى التورط في الصراع.

ساهمت قرارات وزارة الحكم المحلي في الحكومة المؤقتة في ترسيخ القبيلية وتوسيع الانقسام في مدينة سرت. وفي خطوة متوقعة، اتفق الأعضاء الموالون للقيادة العامة على السيد سالم عامر الفرجاني رئيساً لهذه اللجنة. وقد جاء اختيار شخصية من قبيلة رأس الهرم بالسلطة دليلاً على السياسات الانتهازية التي تنتهجها القبائل لتحقيق أكبر استفادة ممكنة من الأنظمة الشمولية أو العسكرية. فالشخصية المقربة من رأس الهرم ستكون قادرة على تحصيل العديد من الامتيازات، كما ستكون مصدر تهديد لوزراء الحكومة، ما يضمن لها تلبية رغباتها باعتبارها جزءاً من القبيلة المسيطرة.

الانقسام السياسي يعرقل عمل السلطات المحلية

تواجه اللجنة التسييرية الجديدة لبلدية سرت العديد من التحديات والعراقيل القانونية والإدارية والاجتماعية. وقد يلعب المجلس البلدي المنتخب الذي تم إسقاطه دوراً هاماً في عرقلة عمل اللجنة التسييرية. ففي أواخر يناير 2020، تقدم عميد المجلس مختار المعداني بدعوى قضائية إلى محكمة البيضاء، متهماً اللجنة الجديدة باقتحام مكتبه دون أي محضر رسمي

15. تم انتخاب مجلس بلدية سرت في ديسمبر 2016 وكان متحالفاً مع حكومة الوفاق الوطني.

16. "قرار مجلس الوزراء رقم 2 لسنة 2020 بتسمية أعضاء اللجنة التسييرية لبلدية سرت"، الحكومة الليبية المؤقتة، 7 يناير 2020.



للتسليم والاستلام وفق ما تنص عليه القوانين الليبية.¹⁷ وقد تسببت الدعوى القضائية في تأخير صرف أي ميزانية للجنة من قبل الحكومة المؤقتة التي تشترط وجود محضر. وعلى الرغم من الضغوط التي فُرضت على عميد المجلس البلدي السابق، والتي وصلت إلى سجنه في 22 يناير 2020 من قبل البحث الجنائي بنغازي،¹⁸ إلا أنه رفض حضور مراسم التسليم بعد خروجه من السجن والتي جرت لاحقاً دون تواجده.¹⁹

ورغم عدم امتلاك أعضاء المجلس أي سلطة داخل مدينة سرت في الوقت الراهن، لا يمكن تجاهل القاعدة الاجتماعية والسياسية التي يحوزها أعضاؤه والتي مكنتهم من الفوز في الانتخابات البلدية من قبل. ويحافظ المجلس أيضاً على تواصله مع بعض الشخصيات السياسية الفاعلة في حكومة الوفاق والحكومة المؤقتة، وقد يعرقل ذلك من الناحية السياسية عمل اللجنة الجديدة الفاعلة للشرعية الانتخابية. وتبدو عرقلة أعضاء المجلس البلدي المنتخب لعمل مؤسسات المدينة وشل قدرتها على تقديم الخدمات للمواطنين وسيلة فعالة لتحريك الشارع ودفعه لإسقاط اللجنة التسييرية.

إلى جانب العراقل الإدارية والقانونية التي تعيق عمل السلطات المحلية، يمثل الصراع القبلي الداخلي لقبيلة الفرغان عائقاً هاماً أمام عمل اللجنة التسييرية لبلدية سرت. فقد خاضت عشائر وعائلات القبيلة صراعاً داخلياً - ملحوظاً لكن غير معلن - على رئاسة اللجنة التنفيذية للبلدية، وقد دفع هذا الصراع كل عشيرة لاستخدام نفوذها السياسي لدى الحكومة المؤقتة²⁰ فلكل عشيرة نائب في البرلمان أو ضابط أو مسؤول مقرّب من القيادة العامة قادر على عرقلة مؤسسات مدينة سرت دون أن يكون جزءاً منها. ويرجع إلى الخلل الإداري في تطبيق القانون 59 لسنة 2012²¹ المتعلق بالمجالس البلدية، إذ ما تزال البلديات رهينة مركزية إدارية تمنح الوزارة الكلمة الأخيرة والفاصلة في اختيار رؤساء المؤسسات الخدمية وصرف ميزانياتها الخاصة.

انعكاس الانقسام السياسي على تقديم الخدمات

فاقمت الصراعات القبلية والسياسية على الحكومة المحلية من تردي الأوضاع المعيشية والخدمية ببلدية سرت. ويعتبر عامة السكان أن مستوى الخدمات والأمن من أهم ركائز تقييم السلطات المحلية. فالمواطن لا يهتم بالأهداف الاستراتيجية للقيادة العامة وسعيها للسيطرة على طرابلس، بل يحتاج إلى من يوفر له الشعور بالأمان وتلبية الاحتياجات الهامة، وهو ما فشلت به الأجسام التابعة للقيادة العامة في سرت مقارنة بما كانت عليه المدينة قبل يناير 2020.

يرى بعض الفاعلين السرتاويين أن مركزية الحكومة المؤقتة هي المسؤول الأول عن تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي والأمني. فمعظم الخدمات تتوفر في قرى الشرق وتتعدم في سرت. وبالنسبة لأهالي سرت، أصبحت المحروقات والخدمات الطبية الأساسية - مثل تطعيمات الأطفال والمشاريع التنموية - كلها مجرد وعود وقرارات على الورق. وقد ساهم دعم مصراتة لمدينة سرت بمجموعة تطعيمات طبية في نوفمبر 2020 في مضاعفة الغضب الشعبي ضد أداء الحكومة المؤقتة في المدينة.

17. حديث على الهاتف مع عميد بلدية سرت، أكتوبر 2020.

18. "اختطاف عميد بلدية سرت من قبل مسلحين تابعين لحققت"، ليبيا أوبزرفر، 22 يناير 2020، <https://ar.libyaobserver.ly/article/7026>

19. "توقيع محضر تسليم واستلام بلدية سرت اليوم"، بوابة الوسط الإخبارية، 22 مارس 2020، <http://alwasat.ly/news/libya/275192>

20. مقابلات متفرقة استمرت من يناير 2020 إلى نوفمبر 2020 مع شخصيات فاعلة من قبيلة الفرغان.

21. يشير القانون 59 ولائحته التنفيذية إلى ضرورة وجود ترشيح من قبل السلطة المحلية للوزارة قبل إصدارها أي قرار لاختيار رؤساء المؤسسات الخدمية داخل البلدية، بيد أن الوزارة لا تهتم لذلك أحياناً محافظة على نهج انفرادها بالسلطة المركزية واختيار الموليين لها.



ومن أسباب هذا الفشل عدم اعتراف حكومة الوفاق الوطني باللجنة التسييرية، ومواجهة الأخيرة العديد من العراقيل والتحديات داخل أروقة الحكومة المؤقتة في المنطقة الشرقية. وقد وصف رئيس اللجنة التسييرية في أكتوبر 2020 المدينة بأنها أصبحت منكوبة، منوهاً أن اللجنة لم تحصل على أي دعم أو ميزانية منذ توليها مقاليد السلطة المحلية في يناير 2020.²² اللجنة نفسها أدلت في السابق بتصريح - اعتُبر مثيراً للجدل وقتها - حول منع البحث الجنائي بنغازي سيارات الوقود من الوصول إلى سرت،²³ ما ترتب عليه المزيد من معاناة سكان المدينة الذين صاروا يحثون إلى مركزية حكومة الوفاق الوطني.

وانعكس تدني المستوى الأمني في المدينة بشكل ملحوظ على التجارة وريادة الأعمال خلال الفترة الممتدة بين يونيو وديسمبر 2020. فوصول مجموعات مسلحة محلية مثل اللواء التاسع (مليشيا الكاني) والكتيبة 166،²⁴ وغيرها من المجموعات غير المنضبطة، جعل عمليات السطو المسلح على المحلات التجارية أمراً شائعاً في سرت، في ظل تورط أو عجز الأجهزة الأمنية عن مواجهة المجموعات المسلحة. وقد أدى ذلك مؤخراً لإغلاق معظم أسواق الذهب والعملية في المدينة خوفاً من استهدافها.

علاوةً على الأوضاع الأمنية، أدى إغلاق الطريق²⁵ بين سرت وغرب ليبيا نتيجة الصراع العسكري إلى مضاعفة معاناة الشباب. فالقوة الشبابية تعتمد بشكل رئيسي على التجارة المرتبطة مع طرابلس ومصراتة، وإغلاق الطريق يعني ارتفاع تكاليف النقل عبر الطرق الجنوبية الطويلة وغير الآمنة. كذلك تسبب إغلاق الطريق بتعطيل التجارة، ما عنى تصاعد أرقام سكان المدينة العاطلين عن العمل. وقد اختار بعض الشباب ركوب قوارب الهجرة نحو أوروبا في ظاهرة تعتبر جديدة للغاية بالنسبة للمدينة.^{26,27}

هشاشة تحالفات القوات المسلحة العربية الليبية: سلفيون ومرترقة وأنصار النظام السابق

أدى التدهور الشديد في الأوضاع المعيشية في سرت على مدار عام 2020 إلى زعزعة استقرار المجتمع المحلي، الأمر الذي فاقمته التحالفات التي نسجتها القوات المسلحة العربية الليبية للسيطرة على المدينة والمناطق المجاورة لها. وقد ظهرت هذه التحالفات أكثر هشاشةً مع الوقت وأثارت شكوكاً بشأن استمراريتها في حال حصول تغييرات على المستوى السياسي أو العسكري.

22. "رئيس 'التسييري': سرت مدينة 'منكوبة'"، أكتوبر 2020، <https://www.libyaakhbar.com/libya-news/1345398.html>

23. الصفحة الرسمية للمجلس البلدي لبلدية سرت على فيسبوك.

24. الكتيبة 166 مشاة: هي كتيبة تابعة للقيادة العامة، مقرها الرئيسي في بنغازي، لكنها تملك عدة فروع في سرت ودرنة وأجدابيا. تعتبر الكتيبة حديثة التأسيس ويقودها صهر المشير حفتر وسكرتيره الشخصي أيوب الفرجاني بعد ترقيته إلى رتبة رائد.

25. وكان فتح الطريق بين شرق وغرب ليبيا من أبرز بنود نقاش اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، وتم تقديمه ضمن أولويات حكومة الوحدة الوطنية الجديدة التي شكلها عبد الحميد دبيبة في مارس 2021.

26. أغسطس 2020، رصد هجرة شخصين على الأقل من فئة الشباب نحو سواحل إيطاليا بعد تعرضهم للسجن أكثر من مرة من قبل الجماعات السلفية على خلفية نشاطهم في الإعلام والتمثيل.

27. تم انتخاب عبد الحميد دبيبة رئيس وزراء للحكومة في أوائل فبراير 2021 من قبل 74 مشاركاً ليبيا في منتدى الحوار السياسي الليبي (LPDF) بوساطة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL). وتشمل مهامه تشكيل حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة للإشراف على الاستعدادات للانتخابات البرلمانية والرئاسية المقرر إجراؤها في 24 ديسمبر 2021.

التهديد السلفي

تعتبر الجماعة السلفية أبرز حليف محلي للقيادة العامة. بيد أن عمق الجماعة واستراتيجيتها تمثل تهديداً على الاستقرار المجتمعي في سرت. فالجماعة أصبحت تملك جناحاً عسكرياً متمثلاً في الكتيبة 604 مشاة، والتي انشقت وأعلنت انضمامها للقيادة العامة في 9 يناير 2019 بعد سقوط المدينة. يضاف إلى ذلك الأمن المركزي سرت، الذي كان يعتبر الجناح السلفي لوزارة الداخلية في حكومة الوفاق قبل انشقاقه، والذي يعمل على تجنيد المزيد من العناصر من داخل المدينة، ويرجّح أن يكون عدد عناصره قد تجاوز 500 حتى الآن. ويضمن وجود جناحين - عسكري وأمني - نفوذاً أوسع للجماعة السلفية في المدينة، ناهيك عن الدعم المالي من وزارتي الدفاع والداخلية ومصادر تمويل أخرى مثل تهريب الخرقة.

أصبح السلفيون رمزاً للتعذيب والاستبداد بالنسبة لعامة السكان في سرت، ولا سيما في استغلال الجماعة للأجهزة الأمنية التي تسيطر عليها للاعتداء على دور العبادة الخاصة بالتيارات الأخرى. على سبيل المثال، أتهمت الجماعة بهدم الزاوية العيساوية، أبرز معالم المدينة التاريخية المرتبطة بالجماعة الصوفية،²⁸ كما أتهمت بممارسة اعتقالات تعسفية وقتل بعض المواطنين تحت التعذيب في سجونها، وهو ما دفع بالأهالي لإطلاق أسماء مختلفة عليها مثل "داعش الجدد" و"الكتيبة 604 فشل كلوي" - وذلك نسبة إلى طريقة التعذيب بالضرب على الكلى. كما تواجه الجماعة السلفية اتهامات بقتل عدد من المدنيين، آخرهم سالم الأسود في أكتوبر 2020، والذي أتهم بممارسة السحر قبل أن يُثبت بعض المقربين من الجماعة نفسها براءته.

ومن المرجح ألا تتحمل الأجهزة الأمنية أو العسكرية ذات السيطرة السلفية مسؤولية مقتل أي سجين مستقبلاً، فغياب القضاء وعجزه عن محاسبة عناصر هذه المجموعات المسلحة جعل الأعيان والحكام يستخدمون حلولاً اجتماعية مؤقتة وهشة للتهديئة بين عائلات المتورطين وعائلة المقتول، مع بقاء القانون بدون تطبيق، وهو ما قد يدفع أهالي الضحايا إلى الثأر وبالتالي المزيد من أعمال العنف مستقبلاً.²⁹

يقوم تحالف الجماعات السلفية مع القيادة العامة في سرت وشرق ليبيا على عوامل الولاء القبلي والسيطرة وليس على عوامل دينية. فعلى الرغم من تصنيفها كتيار ديني له معتقداته الخاصة، تُظهر الجماعة مرونة كبيرة وقدرة على تغيير المعتقدات والتحالفات مقابل المزيد من السلطة والسيطرة.

أنصار النظام السابق وتقاطع المصالح مع القيادة العامة

بوصفهم ثاني أبرز حلفاء القيادة العامة، ساهم أنصار النظام السابق بطريقتهم في تفويض الاستقرار الهش في سرت. فقد عاد عناصر الأمن التابعة لقبائل موالية للنظام السابق إلى العمل بصلاحيات واسعة، وقد أتاحت لهم مناصبهم الجديدة فرصة الثأر من المعارضين عبر العديد من عمليات القبض والمداخلة بحق أنصار ثورة فبراير. فقسم البحث الجنائي

28. محمد الأمين، "ما الذي يحدث في سرت؟ هل كثر المداخلة عن أنبياهم؟"، وكالة إيوان ليبيا، 6 فبراير 2020، <https://bit.ly/3vvtQ3g>

29. على سبيل المثال، خلقت حالة مقتل سالم الأسود تحت التعذيب خلافاً حاداً داخل أوساط قبيلة القاذفة، بعد تسرب معلومات عن تورط بعض أقارب المقتول في عملية التعذيب، بالإضافة لوجود خلاف سابق بين قبيلة ورفلة والفرجان للأسباب نفسها.



سرت³⁰ الذي يرأسه عبد الجبار القذافي، وكلك جهاز الأمن الداخلي سرت، أشرفا على العديد من عمليات الاعتقال التي ساهمت بشكل واضح في موجة الغضب المحلي وزادت من تشويه صورة القوات المسلحة العربية الليبية في عيون أهالي سرت.

وظهرت بوادر توتر بين القيادة العامة وأنصار النظام السابق مؤخراً خلال صيف 2020 مع ظهور مبادرات دولية هادفة إلى إيقاف الحرب. وظهرت هشاشة التحالف في رغبة كل من الطرفين باستخدام الآخر لتحقيق مصالحه الاستراتيجية. فبعد انسحاب القوات المسلحة العربية الليبية وحلفائها من جنوب طرابلس في يوليو 2020، لم تعد القيادة العامة تحصل أي فائدة من تحالفها مع أنصار النظام السابق، فيما أثر سلوك الأخيرين على الحاضنة الاجتماعية للقيادة العامة. وقد لوحظ تراجع معظم أنصار النظام السابق عن دعم القيادة العامة وعودتهم إلى تيارهم السياسي الخاص الذي يسعى في الظاهر لإعادة السلطة إلى سيف الاسلام القذافي.

وشهدت سرت تصعيداً مسلحاً بين القذافة والقيادة العامة في منتصف أغسطس 2020 بعد خروج مسيرات تطالب بحكم سيف الاسلام القذافي، وهو ما دفع القيادة العامة إلى مداومة منازل بعض أبناء القبيلة وقتل أحد أبنائها في الحي السكني الثالث، مما جعل القبيلة تطلب رسمياً من أبنائها الانسحاب من الكنائس.³¹ كما لوحظ تراجع أنصار النظام في مصر عن دعم القيادة العامة أيضاً، وكذلك تحول بعض أنصار النظام السابق إلى التحالف مع قوات حكومة الوفاق بعد تخليهم عن القيادة العامة.³²

الأثر السلبي لوجود مرتزقة أجنبية

تعتمد القيادة العامة على المرتزقة الأجنبي مثل قوات مجموعة فاغنر وقوات الجنجاويد³³ السودانية خلال عام 2020. إلا أن انتشار هؤلاء في سرت يساهم في تقليص الحاضنة الاجتماعية للقيادة العامة. فقبائل المدينة وضواحيها المترامية الأطراف لا تؤمن للتحالفات الدولية، وتعتبر وجود أية قوى أجنبية على أرضها وصمة عار لها، كما أن المعتقدات الدينية والثوابت الوطنية الليبية تلعب دوراً هاماً في منع تعامل القبائل مع هذه القوى - التي تعتبرها مُستعمرة لأرضها - ناهيك عن تقديم المساعدة لها.

كذلك ساهمت الممارسات العدائية من جانب المرتزقة في خلق حالة احتقان بالمدينة. فثبوت مسؤولية مرتزقة فاغنر عن قصف وادي جارف لغرض إخلائه من السكان في 7 يونيو، ما أدى لسقوط العديد من المدنيين ونزوح مئات العائلات - جعل الأهالي يعيدون النظر في حقيقة سيطرة القيادة العامة على هذه القوى الأجنبية.³⁴ فعلى الرغم من توجه عدد من المدنيين إلى غرفة عمليات سرت العسكرية التابعة للقيادة العامة، بدت الأخيرة عاجزة عن إيقاف القصف الذي استمر ليومين وانتهى بإخلاء العائلات للقريبة ونزوحها إلى مدينة سرت.³⁵

30. البحث الجنائي سرت: هو قسم تابع لمديريات الأمن التابعة لوزارة الداخلية وفق الهيكليّة الإدارية، بيد أنه جرى تجنيد المزيد من العناصر بعد سيطرة القيادة العامة وتدريبهم خلال شهرين لدمجهم في الجهاز وتوليتهم عمليات الأمن بالمدينة.
31. بيان المجلس الاجتماعي لقبائل القذافة بشأن سحب جميع ابنائها من مليشيات حفتر، 27 أغسطس 2020، <https://bit.ly/3tsanyC>
32. مقابلات ميدانية أظهرت انقساماً واضحاً في صفوف أنصار النظام السابق بين حكومة الوفاق والقيادة العامة، أغسطس 2020.
33. اسم يطلقه الليبيون على المرتزقة الذين ينتمي معظمهم الي المعارضة السودانية و التشادية وبنطوي معظمهم تحت اللواء 128 مشاة التابع للقيادة العامة.
34. مقابلات ميدانية مع العائلات النازحة من قرية جارف في 12 يوليو 2020.
35. مقابلة عينية مع أعيان قرية جارف الذين أبدوا استيائهم من غرفة عمليات سرت لعدم قدرتها على ضمان ممرات أمانة لهم للخروج أو الدخول لمنزلهم، وذلك بسبب استهداف مدفعية فاغنر للقريبة، يوليو 2020.



لهذا السبب، يعلّق المجتمع المحلي الكثير من الآمال على الجهود التي تقودها اللجنة العسكرية الليبية المشتركة 5+5 (JMC)، التي تم إنشاؤها في فبراير 2020 وتكليفها بالتفاوض في تفاصيل نقاط المراقبة بغية تعزيز وقف إطلاق النار المبرم في صيف 2020.³⁶ ومن أهداف اللجنة إخلاء المدينة من المجموعات المسلحة الليبية والمرترقة الأجانب وتحويلها إلى منطقة خالية من السلاح، وقد يؤدي ذلك إلى مرحلة من الاستقرار الأمني في المدينة وتجنّبها حرباً تهدد 170 ألف نسمة من السكان.

خاتمة

ساهمت سياسات القيادة العامة بمدينة سرت بشكل ملحوظ في تهديد الاستقرار الهش أصلاً. فقد شهدت المدينة تدهوراً ملحوظاً على الأصعدة الإدارية والأمنية والاقتصادية منذ سيطرة القيادة العامة في يناير 2020، واحتداماً في الصراع بين العائلات حول السيطرة على مؤسسات المدينة الهشة، بالإضافة لانتشار القوات الاجنبية والمحلية غير الراضخة لسيطرة القيادة العامة، وإغلاق الطريق مع العاصمة، وقد لعبت جميع هذه العوامل دوراً سلبياً على الصعيد الخدمي والأمني في مدينة سرت.³⁷

أدى الدور الذي لعبته وحدات البحث الجنائي بنغازي والأمن الداخلي إلى المزيد من الانقسامات ضمن المجتمع المحلي والمزيد من التوتر داخل المدينة. وكان للحملات الأمنية الواسعة التي شنتها هذه الوحدات، بالإضافة لسلوكها العنيف واقتحام منازل العائلات، تأثير سلبي للغاية على نظرة المواطنين للقوات المسلحة العربية الليبية، كما أنها أعاقت السياسات الصلبة للحكم، أي مبادرات المصالحة على المستوى المحلي.

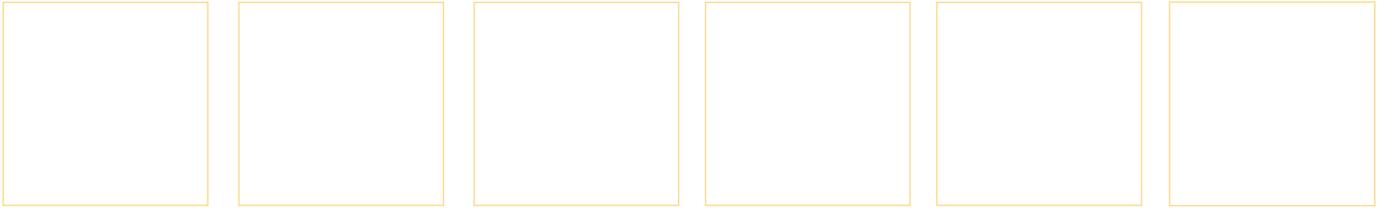
كذلك كان للانقسامات السياسية على المستوى الوطني تأثير سلبي مباشر على الحكم المحلي، وعلى توفير الخدمات الأساسية من قبل السلطات المحلية. كما أن اللجنة التسييرية التي تم تعيينها من قبل الحكومة المؤقتة كانت تفتقر للحد الأدنى من الكفاءة، فقد كلفت الحكومة المؤقتة أشخاصاً مؤلّين لها سياسياً بغرض إحكام السيطرة الإدارية. ومن جهة أخرى، كان لتدهور الأوضاع الأمنية وإغلاق الطريق الساحلي - الذي يربط سرت بطرابلس والمنطقة الغربية لليبيا - تأثير كبير على التجارة وريادة الأعمال في المدينة.

لعبت الحاضنة الاجتماعية والسياسية للقيادة العامة في سرت دوراً هاماً في إحكام سيطرتها على المدينة. فالحاضنة الاجتماعية، التي تتكون بشكل رئيسي من قبيلة الفرغان التي ينتمي إليها المشير خليفة حفتر، بالإضافة للحاضنة السياسية التي تمثلت في بعض أنصار النظام السابق، وفرت دعماً هاماً على مستوى المعلومات، مما أتاح للقيادة العامة اعتقال معظم مصادر التهديد المتمثلة في أنصار حكومة الوفاق الوطني داخل المدينة.

وبينما حافظت القوات المسلحة العربية الليبية على قبضتها المحكمة على المدينة، بقي التحالف التي تعتمد عليه لضمان هيمنتها مفتقراً إلى التجانس والصلابة. فقد نما نفوذ الجماعات السلفية المسلحة بشكل ملحوظ، مما ساهم في تشويه صورة القوات المسلحة العربية الليبية ضمن المجتمعات المحلية نظراً لما أصبح يرمز إليه السلفيون من تطرف واستبداد

36. عمر الهواري، "كيف أصبحت مدينة سرت مركزاً للصراع في ليبيا"، موجز سياسة، مسارات الشرق الأوسط، معهد الجامعة الأوروبية، يناير 2021، <https://cadmus.eui.eu/handle/1814/69879>

37. "رئيس 'التسييري': سرت مدينة 'منكوبة'"، أكتوبر 2020، <https://www.libyaakhbar.com/libya-news/1345398.html>



وعنف. كما أن أنصار النظام السابق، الذين يمثلون ثاني أبرز حليف للقوات المسلحة العربية الليبية في المدينة، كانوا غير راضين عن القرارات السياسية المتعلقة بالمبادرات الدبلوماسية. ويبدو أن القوات المسلحة العربية الليبية تعتمد بشكل كبير على المرتزقة الأجانب - مثل مقاتلين قوات مجموعة فاغنر الروسية، وقوات الجنجاويد السودانية - وقد ساهم سلوك هذه العناصر الأجنبية في تصعيد التوترات مع المجتمعات المحلية. ومع ذلك، لعبت هذه العناصر أيضاً دوراً رئيسياً في مساعدة القوات المسلحة الليبية على الاحتفاظ بسيطرتها على سرت والمنطقة. وهو ما يثير تساؤلات حول احتمالات تطور الوضع على الأرض في حال أدت المحادثات الدبلوماسية والعسكرية إلى انسحاب المرتزقة الأجانب.

وبينما تستمر محادثات اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 بشأن إخلاء مدينة سرت والمناطق المحيطة بها من المرتزقة الأجانب، وفتح الطريق الذي يربط الشرق بالغرب، وإنشاء منطقة منزوعة السلاح، لا يبدو أن هناك نتائج تُذكر حتى الآن. بالنظر إلى الديناميات المحلية والوطنية، فإن أفضل طريقة لدعم إنشاء منطقة منزوعة السلاح في سرت والمناطق المحيطة بها هي تطبيق سياسات تساهم في إعادة التوازن الأمني والاجتماعي والديني.

ومن الآليات القابلة للتطبيق لدعم المسار الأمني الاستعانة بقوات مشتركة، تتكون من مديريات الأمن (الشرطة) البعيدة جغرافياً وقبلياً عن الصراع السرتاوي الداخلي. فقد يمثل غياب الارتباط بين قوات الأمن وقبائل المدينة عاملاً مساعداً على تطبيق القانون بشكل غير متحيز، والحفاظ على مسافة واحدة من جميع الفاعلين المحليين، دون تمييز بين مختلف المكونات الاجتماعية.

على الرغم من أن الآليات المقترحة للمسار الأمني ستساهم في تحقيق نوع من التوازن الاجتماعي الأمني أيضاً، إلا أنها قد لا تكون كافية. فصراع القبائل على السلطة سيبقى بالتأكيد متوقفاً. لكن يمكن للنظام الجديد لانتخابات المجالس البلدية أن يساهم في تقليل حدة التنافس القبلي. فالنظام المبني على نظام القوائم قد يمنع سيطرة نظام الأحزاب القبلية ويضمن عدم هيمنة قبيلة واحدة على الحكم المحلي في المدينة، وهو بالتالي يدعم التنوع الاجتماعي والثقافي للسلطة المحلية.

أما البعد الديني فيطلب سياسات في المجالين الأمني والاجتماعي تهدف إلى معالجة تأثير الجماعات السلفية على المدينة، والتي سيطرت منذ تسع سنوات على السلاح والسلطة السياسية. يمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء القوات الأمنية المشتركة المذكورة سابقاً، ويمكن تجميع عناصر من مديريات الأمن غير المرتبطة بقبائل سرت الكبرى أو بتياراتها الدينية - مثل العاصمة طرابلس ومدينة البيضاء ومدن جبل نفوسة وزوارة.

إن الدفع باتجاه سياسات تُحقّق توازناً بين العوامل الأمنية والاجتماعية والدينية، بالتوازي مع دعم انتخابات بلدية جديدة في سرت، سيوفر بالتأكيد قاعدة صلبة لدور جديد لمدينة سرت كمنطقة فك اشتباك وإعادة ارتباط أمني ومجتمعي، وربما اقتصادي أيضاً. فعلى الرغم من كل ما مرت به المدينة، إلا أن مكوناتها لا تزال تحافظ على روابطها الاجتماعية واحترامها للقانون والعقود الاجتماعية فيما بينها. وقد تكون السياسات الرامية إلى تحقيق التوازن قادرة على فتح مسارات الإصلاح الإداري والاقتصادي، وهو ما سيدعم تحويل المدينة من بؤرة للصراع المحلي والدولي إلى مقصد للعمل والاستثمار والتنمية المستدامة.

Middle East Directions
Robert Schuman Centre
for Advanced Studies

European University Institute
Via Boccaccio, 121
50133 Florence
Italy

Contact:

email: MED.Libya@eui.eu
website: middleeastdirections.eu

Robert Schuman Centre for Advanced Studies

The Robert Schuman Centre for Advanced Studies (RSCAS), created in 1992 and directed by Professor Brigid Laffan, aims to develop inter-disciplinary and comparative research on the major issues facing the process of European integration, European societies and Europe's place in 21st century global politics. The Centre is home to a large post-doctoral programme and hosts major research programmes, projects and data sets, in addition to a range of working groups and ad hoc initiatives. The research agenda is organised around a set of core themes and is continuously evolving, reflecting the changing agenda of European integration, the expanding membership of the European Union, developments in Europe's neighbourhood and the wider world.

Middle East Directions

The MIDDLE EAST DIRECTIONS Programme, created in 2016, is part of the Robert Schuman Centre for Advanced Studies (RSCAS). It has the ambition to become an international reference point for research on the Middle East and North Africa Region, studying socio-political, economic and religious trends and transformations. The programme produces academic outputs such as working papers and e-books. It also liaises with policy makers with a wide range of policy briefs, policy report and analysis.



The European Commission supports the EUI through the European Union budget.
This publication reflects the views only of the author(s), and the Commission cannot be held responsible for any use which may be made of the information contained therein.

Views expressed in this publication reflect the opinion of individual authors and not those of the European University Institute or the European Commission.
© European University Institute, 2021
Content © Omar Al-Hawari, 2021

doi:10.2870/366586
ISBN:978-92-9466-008-4
ISSN:2467-4540